اقتراح بتوصيات المؤتمر الحادى عشر

بتاريخ ٢ ، ٣ إبريل ٢٠٠٧ عقد المؤتمر العلمى السنوى الحادى عشر لكلية الحقوق – جامعة المنصورة بعنوان " الإصلاح الدستورى وأثره على التنمية " . وعلى مدار أربع جلسات عمل مكثفة تم مناقشة ١٥ بحثاً علمياً وأعقب كل بحث مناقشات ومداخلات من المشاركين . وقد سادت المؤتمر روح علمية رفيعة المستوى كلها اتجهت فى مسار واحد هو مصلحة الوطن تطلعاً لغد أفضل ولمستقبل مشرق لأبناء هذا الوطن .

وقد خرج عن المؤتمر التوصيات الأتية :

أولاً : يوصى المؤتمر بالتطبيق الفورى لمبدأ المواطنة لما سيؤديه إلى تجسيد مبدأ المساواه بين المواطنين بحيث لا يجوز التمييز بينهم على أساس الدين أو الجنس أو العقيدة أو الأصل أو اللغة أو الطائفة أو الانتماء الحزبى أو الوظيفة مهما علا قدرها .

ثانياً : يركز المؤتمر على أهمية دور المرأة فى العمل السياسى بما يتطلبه ذلك من تدعيم هذا الدور بحسبانها مشكلة لنصف المجتمع .

ثالثاً : يوصى المؤتمر بضرورة إعادة النظر فى نسبة الـ ٥٠% المخصصة للعمال والفلاحين فى مجلس الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية .

رابعاً : يوصى المؤتمر بأهمية وضرورة إعادة تنظيم الجداول الانتخابية وتنظيمها من خلال االحاسبات الآلية ، وأن يكون الإقتراع من خلال البطاقات الذكية وأن يكون الفرز وحساب الأصوات بذات الطريقة .

خامساً : يوصى المؤتمر بأهمية قيام الأحزاب السياسية كافة بتفعيل مهامها ودورها على الساحة السياسية حتى يفعل المناخ الديمقراطى لأن الرؤى المتباينة تنتج الفكر المتميز.

سادساً : يوصى المؤتمر بأهمية تفعيل دور مجلس الشعب فى فحص ومناقشة ورقابة قوانين الميزانية والحساب الختامى ، فضلاً عن دعم وظيفتيه التشريعية والرقابية.

سابعاً : يوصى المؤتمر بأهمية اقتسام مجلس الشورى للوظيفة التشريعية والرقابية مع مجلس الشعب .

ثامناً : يوصى المؤتمر بضرورة المحافظة على البيئة وتحسينها باعتبارها واجب على كل إنسان ويلتزم بتعويض الأضرار التى يحدثها للبيئة . كما تلتزم السلطات العامة بحماية البيئة من الأضرار المتوقعة أو غير المتوقعة وذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من هذه الأضرار .

تاسعاً : يوصى المؤتمر بضرورة تفعيل تطبيق المعاهدات الدولية المصادق عليها بحسبان أن لها قوة القانون بمجرد نشرها فى الجريدة الرسمية .

عاشراً : يوصى المؤتمر بأهمية وضرورة تفعيل دور الإدارة المحلية مع منح وحدات الإدارة المحلية مزيداً من الاستقلال المالى والإدارى خاصة فى اطار علاقة المحليات بالحكومة المركزية .

حادى عشر: يؤكد المؤتمر على أهمية القوانين المكملة للدستور وعلى أن تراعى الدقة المتناهية حين إعدادها وتعديلها بما يضبط صياغة كل كلمة فيها